

ኣባራዊ ኮሚሽን
ምምስራት ሰልፊ



المفوضية المشتركة
لتأسيس الحزب

Joint Party Formation Commission

مشروع برنامج الحزب

مدخل:

إن النضال التحرري الدؤوب الذي خاضه الشعب الارتري، منذ الأربعينيات ولما يقارب الخمسين عاماً، سلماً حيناً وحرباً أحياناً، أهَّله للحصول علي السيادة، إلا أنه، حينئذٍ، ونسباً لعدم وجود تأطير سياسي ذي كفاءة، يتمكن بواسطته من التصدي لمهام مرحلة ما بعد تحقيق السيادة الوطنية، لم يلبث أن انتُزعت منه سلطته السياسية، وتركزت في أيدي طغمة دكتاتورية. تداعيات هذه المشكلة أدت الي أزمة سياسية واجتماعية فادحة قضت علي الآمال التي بدأت تشرق وأعاقت نموَّ البلاد وتقدمها، لذا فإن شعبنا الذي عانى من هذه الأزمة العميقة وتفاقت كوارثه ومتاعبه الحياتية، قد وجد نفسه مضطراً الي الدخول من جديد في معركة نضالية من نوع خاص، نجد شعبنا ويهدف استرداد حقوقه السياسية والإنسانية الأساسية، قد انخرط وبصورة سرية أو معلنة، في مقاومة نظام اسمرأ الدكتاتوري الذي يحكم بلا دستور وطني، وبالمقابل فإن الدكتاتوريين العتاة القساة لم يدخروا وسعاً في تعذيبه وقهر مقاومته، وعلي الرغم من الآثار والتبعات الثقيلة لهذا النهج القمعي الهادف الي إخضاع شعبنا وتركيعه، إلا أن ذلك كله لم يشن شعبنا عن مواصلة نضاله من أجل الديمقراطية، لذا فإن شعبنا متحدياً كل ما نزل وينزل بساحته من قمع النظام وعسفه، فإن مقاومته أخذت في الازدياد والتطور.

بيد أنه، يجب أن نعلم، أن هذه النضالات الديمقراطية، والتي بدأت تتراكم ويزيد أوارها يوماً ً إثر آخر، لن توفر الضمان الكافي لمستقبل نضال الشعب الارتري لا حاضراً ولا مستقبلاً، إلا إذا نظمت نفسها الآن تنظيمياً فعالاً في إطار خط ديمقراطي واضح المعالم، لذا، فعلي كل القوى والهيئات الديمقراطية الارترية المتطابقة في الرؤى والمبادئ، أن تتجاوز خلافاتها الثانوية، وتقيم حزباً سياسياً ذا قاعدة عريضة، وعليه فإن الهدف من هذه المسودة التي نقدمها مشروعاً للبرنامج السياسي للحزب، هو الدعوة للمناقشة، وفتح الباب أمام البحث والدراسة الهادفة، علي أن يكون هذا البرنامج في نهاية المطاف، هو الوثيقة التي تمثل اللبنة الأولى في صرح البرنامج الوطني الديمقراطي الحزبي الكامل الذي توافق عليه أغلبية الأعضاء المؤسسين.

بما أن مجرد تغيير النظام القائم لن يكون كافياً لحل جميع المشكلات السياسية والاجتماعية في بلادنا، فعلي شعبنا أن يتمتع بنظرة بعيدة الأفق تعد العدة لما بعد نضاله الحالي ضد الدكتاتورية. ومن المهم جداً أن يكون أول واجباتنا في مرحلة الإعداد والاستعداد هذه، البعد عن المكابدة وردود الأفعال، وتمهيد أرضية سياسية صلبة تنقلنا عبر السلام والتفاهم الي مصالحه وطنية شاملة، وحتى لا تتكرر الأخطاء السابقة، أو يأتي نظام آخر شبيه بالنظام الحالي، فمن الضروري إقامة حزب سياسي ينظر الي ما هو أبعد من مجرد إسقاط النظام الدكتاتوري، ويعد الشعب الإعداد المطلوب، ويزدهر ويتمتع بالتفاف أوسع قاعدة جماهيرية حوله، والبداية السليمة لمثل هذه المهمة تتمثل في تقديم مشروع البرنامج السياسي لهذا الحزب للمناقشة الجماهيرية العامة وإشراك الشعب في إعداده وصياغته.

عندما ننطلق في مسيرتنا لوضع برنامج سياسي قد تم إثراؤه بالمناقشات الجادة والقيِّمة أو لتطوير إطار سياسي يتوافق وذلك البرنامج، فإن هناك قضايا جديرة بأن نمُنحها اهتماماً فائقاً يتناسب مع حجمها وثقلها.

1- يجب أن نضع في الاعتبار أنه، خلال حقبة كفاحنا التحرري، لم تتمكن القوى والهيئات الديمقراطية الارترية من معالجة إشكالاتها الداخلية كما ينبغي، لذا من البدهي أن نجد الآثار السالبة لتلك المرحلة تطل علينا بشكل أو بآخر، بيد أن عزاءنا في ذلك يتمثل في أن المرحلة السياسية الراهنة تختلف عن سابقتها شكلاً ومضموناً، الأمر الذي فتح أمامنا العديد من الفرص التي بإمكانها أن تخفف كثيراً من حدة الرواسب السالبة من عدم الثقة والبلبلّة والتي كانت فيما مضى تشكل إحدى التركات الثقيلة للماضي، وخير مثال علي ذلك هو أن العديد من القوى والأفراد ممن عُرِفوا تاريخياً بالتباعد واستحالة التلاقي، بدأوا اليوم يلتقون ويتحاورون ويجدون الكثير من القواسم والقضايا النضالية التي يمكن أن تجمع بينهم في معركتهم ضد النظام الدكتاتوري، إننا في ظل هذه الفرص والأجواء السياسية الجديدة، نرى أن بإمكاننا، أن نبني أقوى جسر الثقة بيننا.

إننا منطلقين من هذه القناعة نهدف الي أن نتجاوز بالمزيد من الوعي والإخلاص والتفاني كل المشكلات السياسية المعيقة التي يمكن أن توجد بين القوى والهيئات الديمقراطية، وأن ننطلق سوياً مستفيدين من دروس الخلافات السياسية السالبة التي قعدت بمسيرتنا في السابق، لنعمل بوعي سياسي وبطريقة تبعث علي الثقة علي بناء حزب سياسي يمنح نضالنا قوة ويستجيب لمطالب شعبنا.

2- نأمل أن يكون حزبنا الجديد جسراً نحو تلاقي التحركات النضالية القديمة والجديدة، ولكي نتمكن من خلق الأرضية الصالحة لاستعادة ثقة أجيالنا الجديدة بنا، لا بد أن تعمل الأجيال القديمة المجربة من الديمقراطيين الارتريين والتي تقلدت أعباء النضال ولا تزال صامدة في مواقعها، علي لعب دورها في تأهيل ورثة أكفاء من الأجيال الشابة. إن وقتنا الراهن هو المرحلة الانتقالية التي يفترض أن تستعاض فيها الأجيال الحالية بالأجيال الجديدة، وبالتالي فإن أهم واجبات الأجيال الحالية هو العمل علي تأهيل الأجيال الوريثة. علي أن القيام بهذه المهمة، مهمة التوريث، يتطلب منك قدراً كبيراً من الاستعداد لتقبُّل التغيير، وأن تتخلص من كل ما هو بالٍ ومعيق من القناعات وأساليب التفكير، وأن تتعش نفسك بروح عملية جديدة، ومن ثم الاستعداد لتأهيل الجيل الجديد بأساليب فكرية حديثة وروح عملية جديدة.

3- إننا في الوقت الذي نناضل فيه من أجل إقامة حزب يوطّر نضالنا القائم، ويشكل الضمانة القوية لتحقيق المزيد من المكاسب في المستقبل، يجب أن نستوعب جيداً صيغ الحياة الاجتماعي - تنظيمية السائدة ارترياً، لنقوم من ثم بتطوير برنامج سياسي وتنظيمي ديمقراطي يحترم وحدة وتباين الشعب الارتري ويُحسِّن إدارة تلك الوحدة وذلك التباين. كذلك يعلم الجميع أن النظام الدكتاتوري في بلادنا، منهكٌ كل الانهماك في العمل علي ترويح كل ما من شأنه تمزيق وحدة الشعب الارتري من المؤامرات السياسية الدون - وطنية، فأزال كل عوامل الثقة التي أنجرت من خلال نضالات شاقة ومريرة، وحشد كافة جهوده ليحل محلها روح الفلق والتحفز والريية بين كافة قطاعات الشعب، علي العكس من ذلك تماماً، فإن الحزب السياسي الذي ينطلق مدافعاً عن حقوق شعبنا السياسية والانسانية، يجب أن يكون علي استعداد تام لحمل العبء الثقيل المتمثل في القيام بالمعالجة السليمة والتنقية الكاملة للمناخ الملوث الذي خلقه النظام الدكتاتوري ومن ثم رفع مستوى وحدة الشعب الي أعلى درجات الانسجام والتوحد الطوعي.

4- الأوضاع السياسية السائدة اليوم في منطقتنا والعالم، تتسم هي الأخرى بقدر كبير من التعقيد، فبعد انطواء صفحة الحرب الباردة ودخولنا الي مرحلة جديدة، برزت الي الوجود حركات متطرفة طبعت الوضع العالمي بالقلق والتوجس، لا شك أن التطرف، سواء كان دينياً أو سياسياً، لن يساعد علي إجراء التغيير السياسي الإيجابي المنشود ولا علي تحقيق الأمن والاستقرار المفقود. إلا أن نظام اسمرا الدكتاتوري الذي قضى علي كل السبل والفرص الإيجابية التي سنحت له، اختار عمداً ومع سبق الإصرار التفرغ التام للعمل علي البحث والتنقيب عن كل ما يثير المشكلات والفتائل التي تلحق الضرر بالأوضاع السياسية لبلادنا والمنطقة حاضراً ومستقبلاً.

واضعين في الاعتبار المشكلات التي يوججها النظام عامداً، فإن النجاح في تجاوز هذه الأوضاع السياسية المعقدة اقليمياً ودولياً، يتطلب وجود حزب علي درجة عالية من الوعي، يعطي الأولوية لمصلحة الشعب ويتسم بالمرونة السياسية. كذلك وحتى يتسنى لنا أن نعيش مع الشعوب المجاورة باحترام وتعاون لنخطو معاً الي الأمام، ونتبادل

التفاهم والتأثير الإيجابي مع سائر المجتمع العالمي، يتضح لنا تماماً أن تأسيس حزب سياسي ديمقراطي ينفذ باسـترـاتـيـجـيـة مـوضـوعـيـة وتكتيكات مرنة قد باتت ضرورة تاريخية لازمة.

إذاً، فتفاصيل مسودة البرنامج الحزبي الواردة أدناه، تهدف الي وضع إطار منظم للمناقشة حوله، كما أننا بعد ذلك نتوقع من كل ارتري مهتم الإسهام في إثراء وتعميق هذه المسودة بالمشاركة الفاعلة في البحث والمناقشة.

الباب الأول

الاسم:-

الباب الثاني

شارة الحزب:-

الباب الثالث

الأهداف:-

يهدف حزينا الي بناء ارتريا المزدهرة الحريضة علي وحدتها أرضاً وشعباً، والتي يسودها العدل والسلام، وتدار شؤونها وفق دستور ديمقراطي، وتحترم القوانين والمعاهدات الدولية.

الباب الرابع

البرنامج السياسي

انطلاقاً من أهدافنا السياسية، فإن حزينا الذي يحترم الحقوق الانسانية والديمقراطية للشعب الارتري ويدافع عن تلك الحقوق، يهدف الي: إقامة حكومة شعبية ديمقراطية، تقوم علي أساس مبدأ تقسيم السلطة والثروة، تنقيد بدستور ديمقراطي، قائمة علي أساس من رغبة الشعب واختياره الحر وخاضعة للمساءلة أمامه.

1- النضال من أجل ترسيخ الحقوق الانسانية والديمقراطية للشعب الارتري:-

1-1. بما أن النظام الدكتاتوري القائم في ارتريا اليوم، نظام معادٍ لكل الحقوق الانسانية والديمقراطية لشعبنا، بالتالي ليس من الممكن في ظل هذا النظام، أن تتحقق أهداف حزينا، أو تصان حقوق شعبنا وتحقق آماله وطموحاته، لذلك فإن نضالنا في هذه المرحلة يتوجه في المقام الأول صوب إسقاط النظام وإبداله بنظام ديمقراطي يتميز بالتعددية الحزبية ويصون كافة حقوق الشعب.

1-2. صون الحق في التاطُّر والتعبير شفاهةً أو كتابية، وكذلك الحق في المعارضة بالوسائل السلمية.

1-3. صون حرية الاعتقاد، ومحاربة أي تمييز أو ضغوط قائمة علي أساس المعتقدات.

1-4. احترام المساواة بين كافة المواطنين، ومحاربة أي تمييز أو ضغوط قائمة علي أساس الاقليم، القومية أو القبيلة.

1-5. احترام حقوق ومساواة المرأة، ومحاربة ممارسة أي نوع من أنواع التمييز أو الضغوط تجاه المرأة.

1-6. احترام حقوق الأطفال وتوفير حماية قانونية واجتماعية خاصة لهم.

1-7. تشجيع إقامة منظمات مجتمع مدني ومؤسسات مهنية تسهر علي الدفاع عن حقوق الانسان.

1-8. صون الحق في إقامة الجمعيات والأحزاب السياسية.

1-9. السعي الي تأكيد حق المواطنين المستقلين عن الجمعيات والأحزاب السياسية في المنافسة في الحصول علي السلطة.

1-10. العمل علي أن يخضع الدستور لإرادة الشعب، إجازةً وتعديلاً أو إلغاءً.

1- السعي الي إقامة نظام حكم يراعي ميزان القوة ويقوم علي مبدأ تقاسم السلطة:-

1-2. العمل علي إجازة الدستور عبر المشاركة والإرادة الحرة للشعب الارتري وتنظيماته وأحزابه السياسية.

2-2. تقوم سلطة الحكومة المركزية علي أساس الفصل بين السلطات الثلاث، والقضاء المستقل.

- 2-3. يجب أن تكون الحكومة المركزية ممثلة لكل المجتمع الارتري.
- 2-4. السعي الي أن يكون نظام الحكم لا مركزياً قائماً علي أساس الدستور، يمكّن الشعب من المشاركة في حكم نفسه مباشرةً عن طريق تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والمستويات الإقليمية الأدنى فالأدنى، علي أن يكون التقسيم الإداري قائماً علي الأسس والهيكل الإدارية التي تراعي وتحترم النظام الإداري الإقليمي المتوارث تاريخياً.
- 2-5. نيل السلطة أو حجبها، يجب أن يكون مبنياً علي ما يجيزه الدستور وعبر انتخابات شعبية ديمقراطية وقواعد قانونية منظّمة للعملية الانتخابية.
- 2-6. نظام الحكم الذي يسود البلاد، يجب أن يكون علمانياً.
- 2-7. اعتماد اللغتين العربية والتجريدية لغتين رسميتين للبلاد، مع العمل علي أن تحصل بقية اللغات الارترية أيضاً علي الحق في النمو والتطور.

3- إقامة جيش وطني يتقيد بالدستور ويسهر علي خدمته:

- 3-1. يجب أن يعمل الجيش الوطني الارتري في ظل الدستور الوطني، أن لا يكون ذا صبغة حزبية، أن يسهر علي خدمة ورعاية مصالح الشعب، وأن يكون جيشاً وطنياً يدافع عن الحكومة المنتخبة من قبل الشعب.
- 3-2. أن لا يخضع الجيش الارتري إلا لأوامر الحكومة المدنية التي تتولى مقاليد السلطة بناءً علي نتيجة انتخابات ديمقراطية.
- 3-3. يجب أن يعكس تكوين الجيش الارتري سائر أطراف المكونات الاجتماعية لارتريا.
- 3-4. السعي الي خلق علاقة متينة بين الشعب والجيش ملؤها الثقة والمحبة.
- 3-5. يجب أن يكون الجيش الوطني الارتري قوة منتجة تشارك في الإنتاج.
- 3-6. بما أن العمل العسكري مهنة احترافية، يجب أن يكون الالتحاق به خاضعاً لإرادة ورغبة المواطنين.
- 3-7. الخدمة العسكرية سوف لن تكون إجبارية، وسوف تتاح للمواطن الارتري خيارات مدنية لتأدية واجب الخدمة الوطنية.
- 3-8. لن يتدخل الجيش الارتري في شؤون الدول الأخرى، إلا بناءً علي قرارات وقوانين المعاهدات الدولية.
- 3-9. يجب أن يُنصَّ قانونياً علي أن تكون صلاحية إعلان الحرب من سلطات البرلمان الارتري.

الباب الخامس البرنامج الاقتصادي

نسبةً لما حل ببلادنا من دمار اقتصادي جراء سياسات وممارسات استعمارية مدمرة، وما جرى فوقها من حروب طويلة وفتاكة، وما أضيف الي تلك التركة الاستعمارية الثقيلة من سياسات خاطئة للنظام الدكتاتوري القائم، نجدها في أدنى مستوى اقتصادي. ولتغيير هذه الأوضاع، فإن حزبنا بعد سقوط النظام الدكتاتوري سوف يعطي الأولوية القصوى لتقديم الإسعاف العاجل للقطاعات المتضررة في أوساط شعبنا والقيام بإعادة بناء الوطن.

هدفنا هو النضال من أجل: إنهاض اقتصاد بلادنا المنهار، إصلاح الخلل التوازني وتضييق الفوارق المعيشية بين قطاعات شعبنا، بناء دولة مزدهرة قائمة علي أرضية اقتصادية صلبة، أما العوامل التي نراها كفيلاً بتحقيق تلك الأهداف فتتمثل من ناحية في: خلق وتحسين الظروف الملائمة لتمكين تلك القطاعات الفقيرة، والتي تمثل الأغلبية من قطاعات شعبنا، تمكينها من رفع طاقتها الانتاجية وجعلها المستفيد الأول من ثمار كـدّها وعرقها، بالإضافة الي انتشال قطاعات الشعب الأكثر تضرراً ومعاناةً من وهدة الفقر وعدم التوازن المعيشي بوضع البرامج الكفيلة بإعطاء عناية استثنائية لتنمية تلك القطاعات. أما من الناحية الأخرى فباعتقاد سياسة اقتصادية موضوعية وتشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب وإتاحة الفرص التي تمكنهم من لعب دورهم في الإسهام في تطوير الاقتصاد الوطني، بجانب ذلك يجب رسم سياسة تجارية تؤهل بلادنا للمساهمة الإيجابية علي الصعيدين الإقليمي والدولي.

1- العمل علي أن يتطور اقتصاد بلادنا بوتائر متسارعة ومتواصلة:-

- 1-1. حتى ينمو اقتصاد بلادنا بوتائر متسارعة ومتواصلة، يجب العمل علي تحريك وتنشيط كافة الإمكانيات الذاتية لاقتصادنا بالطريقة الأمثل، مع العمل علي إزالة كل القرارات القانونية والإدارية، والقيود التراثية والاجتماعية التي ظلت تقعد بالإمكانيات الذاتية لاقتصادنا الوطني.

- 2-1. محاربة السياسات والممارسات المعيقة للعمل علي التنمية المشتركة والتعاون الاقتصادي القائم علي المصالح التجارية المشتركة بيننا وبين دول المنطقة والعالم، عبر خلق الظروف الملائمة.
- 3-1. معالجة القصور والنواقص المعيقة لاستكمال وتطوير البنى التحتية الضرورية للتطور السريع والمضطرد للاقتصاد الوطني، خاصةً تلك البنى المتعلقة بالثروة المائية، الطاقة الكهربائية ونظم الاتصالات الحديثة (modern communication system) علي أن تكون مستويات التطور الاقتصادي الذي نرنو اليه متوازنة.
- 4-1. إبقاء الأرض تحت ملكية الشعب، وأن تكون منتجاتها وما يقام عليها من مؤسسات ومشاريع، مسخرةً لما يخدم تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المحليين. علي أن تقوم الحكومة المركزية بتعويض السكان المحليين التعويض المناسب عن الأراضي التي ترى ضرورة استغلالها لأغراض وطنية استراتيجية، وذلك بعد التفاهم مع السلطات المحلية حول المشاريع المعنية، علي أن تنفذ تلك المشاريع بما يجعلها تخدم مصلحة السكان المحليين.
- 5-1. وضع برامج قصيرة وأخرى طويلة المدى للتعليم المهني والحرفي، ليتم من ثم رفع الطاقات الإنتاجية لليد الوطنية العاملة.
- 6-1. لكي نتحرر من أسر وسائل الإنتاج التقليدية والمتخلفة، وننتقل الي أساليب تقنية مواكبة للتقدم التكنولوجي، يجب إقامة مركز بحوث علمية وتكنولوجية مبدع ومتطور يتمتع بكل الإمكانيات المالية والعلمية والتقنية اللازمة.
- 7-1. تشجيع والعمل علي تطوير إنتاج زراعي – صناعي ديناميكي ومتوازن، قائم علي تحقيق التوازن بين الصناعات الخفيفة والثقيلة والمتوسطة. علماً أن كل العاملين في الحقل الزراعي، الحيواني، السمكي، الصناعي والتجاري معنيون بإنفاذ هذا البرنامج.
- 8-1. تشجيع وبدل المساعدات اللازمة لإقامة مؤسسات فردية وجماعية صغيرة بالمدن، وجمعيات تعاونية في الأرياف.
- 9-1. العمل علي أن يسود العلاقة بين العامل والجهة المخدّمة مناخ إيجابي، علي أن تتوازن الرواتب مع الأوضاع المعيشية السائدة، وأن يتم تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل قانوني.
- 10-1. العمل علي محاربة البطالة، والبحث عن سبل توفير الكفاف للعاطلين عن العمل ريثما يتسنى لهم الحصول علي فرص عمل.
- 11-1. العمل علي توفير سوق يتمتع بالفعالية والحيوية باستمرار، حيث إننا نؤمن بأن السوق هو العمود الفقري للاقتصاد، وبالتالي فهو الذي يهبنا الثروة والازدهار والتقدم، علي أن تبذل الدولة كل ما في وسعها لضمان وجود سوق حرة.
- 11-1. 1. تشجيع التنافس الحر، اتخاذ الخطوات القانونية الكفيلة بإزالة كل المشكلات المعيقة للمنافسة الحرة، مع مراقبة ومنع احتكار السوق.
- 11-1. 2. العمل علي خلق الأجواء الملائمة لازدهار وتكاثر مؤسسات القطاع الخاص.

2- العمل علي إصلاح وإزالة التفاوت في النمو الاقتصادي وردم الفجوة بين أقاليم بلادنا، وتأهيل الأقاليم بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي:-

- 1-2. العمل علي تقديم مساعدات استثنائية للأقاليم المتخلفة تنموياً، بما يمكنها من تنمية وتطوير نفسها.
- 2-2. العمل علي أن يتمتع كل اقليم بادارة اقتصادية خاصة به بما لا يتعارض مع التوجه الاقتصادي العام للدولة.
- 3-2. العمل علي إيجاد تنسيق وتعاون اقتصادي بين مختلف أقاليم البلاد.
- 4-2. استثمار كافة المكوس والضرائب المستقطعة من أموال الشعب في ما من شأنه تقديم الخدمات العامة حسب الحاجة.

3- حماية البيئة والحفاظ عليها (Environmental Protection):-

- لحماية بيئتنا والحفاظ عليها يجب علينا الحد من عادات وتقاليد العمل التي من شأنها الإسراف في استهلاك المواد الخام بما يؤدي الي زيادة تلوث البيئة بمخلفات الاستهلاك غير المرشّد، فضلاً عن بذل كل الجهود الممكنة للحد من التلوث الناتج عن عمليات احتراق الوقود.
- 3-1. الحرص علي نظافة الهواء، مجاري ومسابيل المياه، الآبار، الخزانات، البحار، البرك والمستنقعات.
- 3-2. الحفاظ علي الثروات البرية، الحيوانية منها والغابية.
- 3-3. حماية البيئة، ووضع التشريعات اللازمة لمراقبة استخدام التكنولوجيا الحديثة. علي ألا يكون ذلك قاصراً علي المستوى الوطني فحسب، بل يجب أن نسهم بجهننا علي المستوى الدولي.

- 3-4. برنامجنا لحماية البيئة يجب ألا يكون قاصراً علي الأجيال الحالية فحسب، بل يجب أن يرنو الي حق الأجيال القادمة أيضاً في بيئة نظيفة وصحية. كما يجب أن نعارض بشدة أن تقام في بلادنا مراكز لتصنيع أو تفريخ المواد البيولوجية أو النووية التي بإمكانها أن تلوث البيئة.
- 3-5. يجب أن نحظر أن تلقى في مياه أو أراضي بلادنا أية نفايات قادمة من الخارج يمكنها أن تلحق الضرر ببيئتنا.

الباب السادس البرنامج الاجتماعي

الأهداف الاجتماعية لحزبنا تتمثل في السعي الي:

- وضع وتنفيذ منهج تعليمي عصري يخدم التطور الاقتصادي الحثيث، ويعطي عملية تنمية الخبرات الوطنية الاهتمام الذي تستحقه.
- توفير وتطوير مؤسسات صحية واسعة الانتشار، تفي بتقديم الخدمات الصحية لكافة أفراد المجتمع.
- إقامة مؤسسات تأمين اجتماعي تكفل الضمان الاجتماعي المناسب للقطاعات الفقيرة وذات الدخل المحدود.
- تشجيع مختلف القطاعات الاجتماعية والفنوية علي تنظيم نفسها نقابياً حسب المهنة أو المصلحة الفنوية التي ترى ضرورة التاطُّر تحت رايته.
- إنجاز برامج اجتماعية ديمقراطية وعادلة، تراعي خصوصية التكوين الاجتماعي لبلادنا وتعمل علي تمتين نسيج الثقة بين مكوناته.

1- تطوير تعليم عصري يخدم التطور الاقتصادي الحثيث لبلادنا، ويعطي عملية تنمية الخبرات الوطنية الاهتمام الذي تستحقه:-

- 1-1. إعداد منهج تعليمي يخدم وحدة وتقدم البلاد، ويدعم تطورها الاقتصادي الحثيث.
- 2-1. وضع الخطط الكفيلة بسير التعليم المهني والأكاديمي جنباً الي جنب.
- 3-1. السعي الي تولى الحكومة مسئولية توفير مجانية التعليم لكل المواطنين.
- 4-1. لتفادي مقاطعة الطلبة لدراساتهم بسبب ضيق ذات اليد، يجب أن يحصلوا علي المساعدات العينية اللازمة لهم حسب الحاجة، الي جانب تمكينهم من تلقي الدراسة في مناطق سكنهم والسعي الي توفير المكتبات الكفوءة لهم.
- 5-1. إلزامية التعليم حتى الصف الثامن.
- 6-1. أن يتقيد نظام الدرجات المؤهِّلة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والجامعي بالمعايير المعترف بها عالمياً.
- 7-1. تشجيع قيام المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، بشرط إلزامها قانونياً بتدريس المنهج التعليمي الرسمي.
- 8-1. وضعاً في الاعتبار للفتاوت القائم بين مختلف أقاليمنا، يجب تشجيع المناطق والقطاعات الاجتماعية الأكثر تضرراً من هذا الفتاوت علي رفع نصيبها من فرص التعليم بما يؤهلها للحاق بركب التقدم التعليمي السائد في الاقاليم الأوفر حظاً في التعليم، مع وضع الخطط العملية الكفيلة بانفاذ ذلك.

- 2- السعي الي تطوير مؤسسات صحية، تفي بتقديم الخدمات الصحية لكافة أفراد المجتمع:-**
- 1-2. لحماية صحة المواطن يجب نشر وتطوير مؤسسات صحية، تقوم بتقديم الخدمات الصحية في كل المدن والأرياف.
 - 2-2. تزويد المواطنين بالمعلومات الصحية اللازمة للوقاية من الأمراض.
 - 3-2. توفير عيادات متنقلة تنشط في مجال الخدمات العلاجية للمرضى وتعمل في ذات الوقت كمراكز لتقديم الارشادات والمعلومات الصحية للمواطنين. مكافحة الأمراض المعدية أولاً بأول.
 - 4-2. نشر النقاط الصحية في كل الضواحي القريبة والبعيدة بما يتناسب وحجم السكان وكثافة وأنواع الأمراض المنتشرة في كل ضاحية.
 - 5-2. السماح للقطاع غير الحكومي بتقديم الخدمات الصحية وفق المعايير الصحية المقبولة.
 - 6-2. البحث عن آلية لتوفير الحماية للمسنين الذين لا راعي لهم.
 - 7-2. السعي الي أن تكون مؤسسات الطب الشعبي مدعومة بالروية والبحوث العلمية، مع العمل علي المنع الفوري لتداول العقاقير الشعبية أو التقليدية التي يمكن أن تلحق الضرر بصحة البشر.
 - 8-2. إعداد خطط وبرامج تاهيلية تعنى بتطوير الخبرات الصحية لكل العاملين في الحقل الصحي، من أصغر معاونين الصحيين الي كبار الأطباء الأخصائيين.

3- العدالة الاجتماعية و الضمان الاجتماعي:-

- 1-3. تأكيد مبدأ أن الناس سواسية أمام القانون.
- 2-3. توفير الحقوق والفرص المتساوية لكل مواطن حسب الخبرات والمؤهلات التي يمتلكها.
- 3-3. العمل علي توفير الحماية القانونية لحقوق العمال، مع تشجيع قيام الاتحادات النقابية المدافعة عن حقوق العمال.
- 4-3. يجب أن تتناسب الأجور مع الأوضاع المعيشية السائدة، وأن تكون وفق عقود قانونية، الي جانب تحديد الحد الأدنى للأجور بصفة قانونية.
- 5-3. بذل كل الجهود الممكنة من أجل محاربة البطالة وخلق فرص عمل بشكل مستمر، مع العمل في ذات الوقت علي تقديم المساعدة الممكنة للمفصولين عن العمل ريثما يتمكنوا من الحصول علي فرص عمل جديدة.
- 6-3. السعي الي محاربة الاستغلال الجشع لعمل النساء والأطفال.
- 7-3. لنسح الي تأمين حقوق ومساواة المرأة في كافة المجالات الاجتماعية، بالإضافة الي تشجيع النساء علي التآطُر في اتحاد خاص بهن يقوم بالدفاع عن مصالحهن الفنية.
- 8-3. السعي الي حصول المرأة علي إجازة مدفوعة الأجر قبل وبعد الولادة مع الحفاظ علي حقها في الاحتفاظ بموقع عملها أثناء تلك الإجازة.
- 9-3. السعي الي خلق الظروف التي تمكّن الفلاحين من تسويق محاصيلهم بأنفسهم وفق أسعار مجزية ومعقولة والاستفادة الكاملة من عائد منتجاتهم، مع تشجيع قيام الفلاحين بتكوين اتحاد نقابي يدافع عن مصالحهم. الي جانب تطوير مؤسسات تمكنهم من الحصول علي تعليم وإنتاج (inputs) زراعي حديث.
- 10-3. تشجيع الهيئات المدافعة عن حقوق الانسان والصحفيين والشباب وسائر الفئات الاجتماعية علي تكوين اتحاداتها النقابية والمهنية الخاصة.
- 11-3. السعي الي إلزام الحكومة بوضع الخطط الكفيلة بحماية مصالح المسنّين والأطفال.
- 12-3. السعي الي وضع الخطط الكفيلة بتمكين المعاقين طبيعياً أو بفعل الحروب وغيرها من الحصول علي فوائد ورعاية خاصة، وإدخال نظم ومؤسسات عمل تأخذ في الاعتبار أوضاعهم الخاصة، إضافة الي تشجيع وتطوير الاتحادات النقابية الخاصة بالمعوقين.
- 13-3. العمل علي أن تجد أسر الشهداء كل الدعم والمساندة والاحترام.
- 14-3. السعي الي أن يؤمّن للاجئين الارتربيين كافة الحقوق في بلاد الملجأ، جنباً الي جنب السعي الي تهيئة المناخ الملائم لعودتهم الطوعية الي بلادهم، مع التشجيع علي قيام جسم نقابي خاص باللاجئين يدافع عن مصالحهم.
- 15-3. تشجيع المواطنين الارتربيين بالداخل أو الخارج علي تكوين المنظمات الاجتماعية المستقلة الهادفة الي تمكينهم من التوحد في مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجههم بصورة مشتركة، علي أن تتسم تلك

المنظمات بمراعاة وحدة وتنوع الشعب الارترري وتعمل علي تعميق وترسيخ التعايش والتسامح وسط المواطنين.
16-3. محاربة المتخلف من عاداتنا وتشجيع وحماية الإيجابي منها، احترام تراثنا المتنوع ومحاربة أي نوع من أنواع التمييز الديني أو العنصري.

الباب السابع برنامجنا الخاص بالعلاقات الخارجية

يجب أن تقوم علاقتنا بأية دولة من الدول علي أساس المصلحة المشتركة، علي أن علاقتنا مع دول الجوار بالذات يجب أن تضع نصب أعينها العمل علي التنمية المشتركة، لذا، يجب أن نسعى الي أن تقوم علاقتنا الخارجية علي أسس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل المشترك علي إرساء قواعد الاستقرار والتنمية الاقتصادية المشتركة. كما أن حزبنا سوف يشطب ويزيل تماماً من سجلات عملنا الخارجي السياسة الخارجية العدوانية الخاطئة التي يتبعها النظام الارترري الدكتاتوري القائم، ويناضل بكل ما يملك من إمكانيات من أجل التفاهم مع الشعوب المجاورة والعمل معها علي بناء المستقبل المشترك.

كما أن علاقتنا ببقية دول العالم القريبة والبعيدة سوف نبنينا علي ذات الأسس من المصالح المشتركة. وبما أن الحراك العالمي الراهن من أجل التغلب علي الفقر والجهل والمرض ومساعدة وإغاثة الشعوب المنكوبة في جميع أنحاء العالم، يتوافق تماماً مع أهدافنا الأساسية، فسوف لن ندخر وسعاً في الإسهام بدورنا المتواضع في التفاعل مع هذا الحراك. وسوف نمحو من جانب آخر كل السياسات الخاطئة للنظام الدكتاتوري القائم والمعادية لمصالح شعبنا والتي تسببت في عزل بلادنا عن العالم.

- 1- سوف تتأسس كافة أشكال علاقتنا الخارجية علي المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل للسيادة.
- 2- سوف نسعى اقليمياً وعالمياً الي خلق وتطوير أعمق العلاقات الأخوية مع الأحزاب ذات البرامج المماثلة لبرنامجنا.
- 3- السعى الي ترسيخ دعائم السلام، الاستقرار، التقدم الاقتصادي المشترك والتعاون والتأزر في منطقتنا.
- 4- العمل علي احترام جميع المعاهدات الدولية.
- 5- العمل علي أن تكون الأولوية في معالجة مشكلاتنا للحلول السلمية والطرق الدبلوماسية.
- 6- السعى الي أن تكون اتفاقاتنا التجارية مع أية دولة من الدول بناءة وعادلة.
- 7- النضال ضد أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد العنصري.
- 8- ندعم بشدة الحراك الراهن علي المستوى العالمي من أجل التغلب علي الفقر والجهل والمرض، وندخل لتحقيق أهداف هذا الحراك.

الخاتمة:-

يجب ألا يفوت علينا أن مسودة مشروع برنامج الحزب الحالية، هي مجرد حلقة البداية للنقاش حول وثائق الحزب المزمع إقامته، علي أن من المفروض منه أن كل من يتقبل الأهداف الأساسية للحزب له كامل الحق في التعليق علي هذه المسودة بالحذف أو الإضافة، ولن يتخذ هذا المشروع البرنامجي المطروح الآن للنقاش شكله النهائي وشرعيته القانونية إلا بعد مناقشته وإجازته من قبل المؤتمر الأول للحزب.